متابعـــة تطـــورات

(القدس، الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، اللاجئون، الأونروا، التنمية)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في هذا الشأن وآخرها القرار رقـم 7856 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9،
- واستناداً إلى قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة السابقة وآخرها قرار قمة الكويت رقم 595 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،

يُقـــرر

أولاً: القدس:

1- التأكيد على التمسك بإقامة دولة فلسطين المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وعاصمتها القدس، ورفض جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الـشرعية التـي تستهدف ضم المدينة وتهويدها، وإدانة كافة البرامج والخطط والسياسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى إعلانها عاصمة لإسرائيل، ودعوة المجتمع الدولي إلـى تطبيـق قرارات الشرعية الدولية في هذه الشأن.

2- دعوة المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بالتحرك الفوري لتحمل مسؤولياتهم والضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للوقـف الفوري للاستيطان في مدينة القدس، ومطالبتها الالتزام بعملية مفاوضات جادة تـؤدي إلـى إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة وإلى حل الدولتين بما يحقـق الأمـن والـسلام والاستقرار في المنطقة بدلا من تقويض عملية السلام.

3- التأكيد على عروبة مدينة القدس وإدانة الانتهاكات الخطيرة غير الشرعية وغير القانونية التي تمارسها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) في المدينة المحتلة وتجاه المسجد الأقصى المبارك والاقتحامات المتكررة للحرم القدسي الشريف ومحيطه من قبل المستوطنين الإسرائيليين تحت

حماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك إعاقة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لعمل ومشاريع الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس، ومنعها المصلين من دخول المسجد الأقصى المبارك ومحيطة للصلاة فيه، وفرضها القيود أيضا على أداء المسيحيين لشعائرهم الدينية ومحاولاتها تغيير الوضع القانوني للحرم القدسي والمسجد الأقصى المبارك.

4- الإدانة الشديدة للتصريحات الإسرائيلية والتي تعتبر فيها المسجد الأقصى المبارك جزءا لا يتجزأ من أراضي إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، وينطبق عليه القانون الإسرائيلي، والتحذير من أن مخططات إسرائيل لتقسيم المسجد الأقصى المبارك بين المسلمين واليهود يعتبر تصعيدا خطيرا ضد حرمة المسجد المبارك وضد المقدسات الإسلامية والمسلمين.

5- الإدانة الشديدة والرفض القاطع لاستمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تهويد مدينة القدس المحتلة ومقدساتها ومواصلة المساس بمعالم المسجد الأقصى المبارك الإسلامية وتهويدها، وإجراءاتها الأخيرة الخطيرة بتغيير أسماء بواباته وأسواره الإسلامية ووضع لوحات عليها تحمل أسماء توراتية، واستنكار صمت منظمات المجتمع الدولي المعنية والأطراف الفاعلة فيه عن ذلك، ومطالبتها اتخاذ إجراءات فورية وحازمة لإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وقف كافة الإجراءات التهويدية للمسجد المبارك والمدينة المقدسة وإلغائها والتي تمس أمن واستقرار المنطقة وتضع عقبة جديدة أمام عملية السلام.

6- إدانة مواصلة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لانتهاكاتها الجسيمة وممارساتها العنصرية الرامية لتغيير الوضع الديمغرافي لمدينة القدس من خلال استمرارها في مصادرة وهدم البيوت فيها لخدمة مشاريعها الاستيطانية في المدينة المقدسة، ومواصلتها تجريف آلاف الدونمات لصالح إنشاء مشروع القدس الكبرى، وبناء طوق استيطاني يحقق تمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، واستكمال عزل مدينة القدس المحتلة عن محيطها، وإحكام السيطرة عليها وتهويدها.

7- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لعدم سماحها دخول بعثة الخبراء الدولية من قِبَل اليونسكو إلى مدينة القدس المحتلة، ومطالبة المجموعة العربية لدى اليونسكو والمجموعة العربية في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومنظمتي الألكسو والاسيسكو ومنظمة التعاون الإسلامي للاستمرار في جهودها للتصدي لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمنعها إيفاد بعثة الخبراء الدولية من دخول مدينة القدس المحتلة، والذي يعد انتهاكا جديدا للالتزامات التي تعهدت بها إسرائيل لليونسكو والمجتمع الدولي.

8- تجديد الشكر والتقدير والمساندة للجهود المكثفة التي يقوم بها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة الأردنية الهاشمية، في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية للمقدسات في القدس الشريف التي يتولاها جلالته لوقف كل الاعتداءات

والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والاعتداءات المتكررة، والإشادة بجهود جلالته التي أدت إلى حمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على عدم منع المصلين من مختلف الأعمار من أداء صلاة الجمعة في الحرم القدسي الشريف بما فيه المسجد الأقصى المبارك منذ ما يزيد عن ثلاثة أشهر، بعد أن كانت لسنوات تفرض سقفاً عمرياً، وتوجيه الشكر لجلالة الملك على جهوده المتواصلة في حماية القدس الشريف ومقدساتها، وآخرها الجهد الذي أدى إلى منع إقامة الاحتفال الذي كانت جماعات إسرائيلية تسعى لإقامته الأسبوع الماضي في الحرم القدسي الشريف. وتجديد رفض كل محاولات إسرائيل المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية والإشادة بقرار اليونسكو والقاضي بحق الأوقاف الأردنية في إعادة ترميم باب المغاربة.

9- مطالبة الفاتيكان بعدم توقيع أي اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية تتعلق بقضايا الملكية الاقتصادية والمالية والعقارية للكنيسة الكاثوليكية أو لمؤسسات وتجمعات كاثوليكية واقعة في القدس الشرقية، ولا يجوز عقد أي اتفاق بهذا الخصوص إلا مع دولة فلسطين، وذلك لأن القدس هي أرض محتلة احتلت عام 1967، وأي اتفاق مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) يعتبر خرقا صريحا للقانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها، ومطالبة الفاتيكان التزامه بالاتفاق الذي وقعه عام 2000 مع دولة فلسطين.

10- دعوة العواصم العربية للتوأمة مع مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للتوأمة مع المؤسسات المقدسية المماثلة دعما لمدينة القدس المحتلة وتعزيزا لصمود أهلها ومؤسساتها.

11- الإشادة بجهود منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى التصدي للإجراءات الإسرائيلية المستهدفة للقدس الشريف وخاصةً الجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني.

12- إدانة محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) السيطرة على إدارة الأوقاف الإسلامية والمسيحية فيها وعلى القيود التي تفرضها للوصول إلى الأماكن المقدسة، ودعوة المجتمع الدولي للضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لرفع تلك القيود، واحترام حرية ممارسة الشعائر الدينية المسيحية والإسلامية في المدينة المحتلة.

13- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمصادرتها أراضي المواطنين المقدسيين لإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع مستوطنات قائمة، وما تقوم به من هدمٍ للعديد من المباني والآثار الإسلامية في منطقة حائط البراق ومصادرة البيوت وهدم المنازل المقدسية أيضاً وحفر شبكة أنفاق أسفل المسجد الأقصى المبارك والمدينة المقدسة، وإقامة جسور وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية داخل أسوار البلدة القديمة وخارجها واستكمال إقامة جدار الفصل العنصري حول القدس لتطويقها.

14- مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة – خاصة مجلس الأمن – اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على وقف بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس، وهدم ما تم بناؤه من هذا الجدار، وذلك تنفيذا للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/7/9، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (10/15) بتاريخ 2004/7/20.

15- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لتنفيذ مشروع القطار الخفيف الذي يهدف إلى ربط جنوب شرق القدس بالقدس الغربية وبالمستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي دولة فلسطين التي احتلت عام 1967 وفصلها عن الضفة الغربية المحتلة، والذي يعتبر خطوة أخرى في الإستراتيجية الإسرائيلية الممنهجة لتهويد القدس المحتلة وتغيير معالمها وتكريس الاحتلال فيها ولتأكيد السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية المحتلة "عاصمة دولة فلسطين" ومصادرة وضم مساحات شاسعة من أراضي دولة فلسطين لاستكمال مشروع القطار الخفيف، منتهكة بذلك القانون الدولي، ومعاهدة جنيف الرابعة وغيرها من المرجعيات القانونية الدولية، ومطالبة الحكومة الفرنسية الصديقة اتخاذ الموقف اللازم في هذا المجال انسجاما مع مسؤولياتها وفقا للقانون الدولي.

16- التأكيد على أهمية استمرار الأونروا والمنظمات الدولية الأخرى في الالتزام بقرارات الشرعية الدولية بخصوص مدينة القدس المحتلة بما في ذلك الإبقاء على مراكزها وإداراتها ومكاتبها الرئيسية فيها وعدم نقلها إلى خارجها.

17- دعوة مجلس وزراء الإعلام العرب تعزيز البرامج والمشروعات الخاصة بدعم مدينة القدس المحتلة، ودعوة وسائل الإعلام العربية تخصيص أسبوع لدعم مدينة القدس ومواطنيها وكشف ما تتعرض له المدينة المقدسة من أخطار التهويد وتغيير طابعها التاريخي والسكاني.

18- الإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس، خاصةً في تمويل عمليات ترميم محيط المسجد الأقصى المبارك، وتمويل مشاريع قطاعات الإسكان والصحة والثقافة والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة، بالإضافة إلى ترميم المساجد والمباني الأثرية في المدينة المقدسة.

19- الإشادة بالزيارة التاريخية التي قام بها معالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت (رئيس القمة الـ25 ورئيس لجنة مبادرة السلام العربية) إلى القدس الشريف في إطار دعم الرئاسة لدولة فلسطين والتأكيد على الهوية العربية والإسلامية للقدس.

20- دعوة الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني لتمويل وتنفيذ المشروعات التنموية الخاصة بقطاع التعليم والصحة والشباب والرفاه الاجتماعي والقطاع الاقتصادي والإسكان في القدس، وذلك لدعم الوجود العربي فيها.

21- دعوة الفعاليات الشعبية والمؤسسات والأفراد للتبرع دعما لصمود الشعب الفلسطيني في القدس المحتلة، والطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الاستمرار في فتح حساب لدى البنوك العربية لهذا الغرض.

22- إدانة الإجراءات الإسرائيلية والمتمثلة في تطبيق قانون عنصري يستهدف حق المقدسيين الفلسطينيين من الإقامة في مدينتهم "القدس المحتلة"، والذي بموجبه يتم سحب بطاقات الهوية المقدسية من آلاف الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون في ضواحي القدس المحتلة أو خارجها، ومطالبة كافة المؤسسات والجهات الدولية الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف قراراتها وقوانينها العنصرية والتي تحارب الوجود الفلسطيني وتعمل على تفريغ المدينة من المقدسيين أهل المدينة الأصليين من خلال فرض الضرائب الباهظة عليهم وعدم منح تراخيص البناء لهم وتؤدي إلى إجبارهم على مغادرة المدينة المقدسة.

23- إدانة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية الهادفة إلى إنهاء الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة والمتمثلة بإغلاق المؤسسات الوطنية العاملة فيها، والمطالبة بإعادة فتح هذه المؤسسات وعلى رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين المقدسيين وحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

24- تفعيل مجالس السفراء العرب والمسلمين في أماكن تواجدها لخدمة قضية القدس، ودعوة هذه المجالس تكثيف نشاطاتها وجهودها في منظمة اليونسكو والأمم المتحدة لدعم جهود المحافظة على عروبة مدينة القدس.

25- الاستمرار في التأكيد على عدم شرعية وعدم قانونية المستوطنات، وإدانة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية بأشكالها كافة، وخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك محاولات تزييف وطمس هويتها التاريخية وارثها الحضاري والإنساني والثقافي واعتبار هذه الإجراءات باطلة ولاغية، وتمثل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي، ومطالبة كافة الدول والأمم المتحدة اتخاذ إجراءات فاعلة لإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وقف الاستيطان وتفكيكه، وتفكيك جدار الفصل العنصري، والتأكيد مجددا على عروبة مدينة القدس الشرقية واعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنها عاصمة دولة فلسطين المستقلة، وأساس تحقيق السلام في المنطقة.

26- إدانة ما تقوم به إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من اعتداءات وانتهاكات مستمرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ومنطقة الأغوار، وإعلاناتها المتواصلة عن بناء وحدات استيطانية جديدة والتي تؤكد خطورة هذه المخططات والتي تنفذها حكومة الاحتلال الإسرائيلي لتقويض حل الدولتين، ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإغلاق مدينة القدس المحتلة بالكامل وعزلها عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

27- الترحيب بالقرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي لليونسكو بدورتها 195 المنعقد في باريس بتاريخ 2014/10/28 والتي تقدمت بها كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين بدعم عربي وإسلامي بمتابعة ومراقبة انتهاكات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمواقع التراث الإنساني والثقافي والطبيعي، ورصد الانتهاكات اليومية في القدس الشرقية، والتأكيد على الإدانة الشديدة لرفض إسرائيل السماح للبعثة الفنية من اليونسكو للقيام بمهمة للرصد في المدينة القديمة في القدس وجدرانها، والدعوة إلى تجديد ولاية البعثة.

28- مواصلة دعم الجهود التي تقودها المملكة المغربية، والتي يرأس عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، في ترؤسها لفريق الاتصال الوزاري الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المعني بالتحرك لفائدة القدس الشريف وفلسطين، واستعداد الجامعة العربية للتنسيق معها لتحقيق الأهداف المرجوة بهذا الشأن، والترحيب بالزيارات التي قام بها فريق الاتصال الوزاري بهذا الخصوص.

29- التأكيد على رفض وإدانة كافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى المبارك وفرض السيطرة الإسرائيلية عليه وإدانة الاعتداءات المتكررة كافة من المتطرفين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك، بهدف إحكام وفرض السيطرة الإسرائيلية عليه، وإدانة إجراءاتها التي توفر الدعم والحماية والمشاركة الرسمية في الاعتداءات المتكررة للمستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك وتدنيسهم للأماكن المقدسة، والتحذير من تنفيذ مخططات وحفريات أسفل منه وفي محيطه، واعتبار المساس به خط أحمر سيؤدي إلى تقويض الاستقرار والتسبب في مزيد من العنف والفوضى في المنطقة مما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

30- استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمواصلة تحركاتها السياسية والدبلوماسية والإعلامية لدى المجموعات الإقليمية والسياسية في الأمم المتحدة لكشف خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من إجراءات وممارسات إسرائيلية تهويدية خطيرة والتي لها انعكاسات وخيمة على الأمن والسلم الدوليين بهدف تحقيق أداة ضغط على الأمم المتحدة ودول المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وقف هذا التهويد.

ثانياً: الاستيطـــان:

1- التأكيد على عدم شرعية وعدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضـــي الفلـــسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيـــف الرابعـــة والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تنفيذ إجـــراءات أحادية الجانب وخلق وقائع جديدة على الأرض، ورفض أي محاولة لاعتبار المـــستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة أمرا واقعا في انتهاك خطير للقـــانون الدولي والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

2- مطالبة المجتمع الدولي بذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإســـرائيلي فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981 اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاســـتيطان وضـــرورة تفكيك المستوطنات القائمة التي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدوليـــة ذات الصلة واتخاذ إجراءات لمنع منتجات المستوطنات الإسرائيلية من الاستفادة من أي تسهيلات وإعفاءات جمركية في الأسواق الدولية.

3- تكليف المجموعة العربية متابعة الجهود من أجل دعوة الأمم المتحدة لإرسال بعثـــة لدولـــة فلسطين المحتلة من أعضاء مجلس الأمن لتوثيق النشاطات الاســـتيطانية الإســـرائيلية فـــي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4- الإشادة بالقرار الصادر عن الاتحاد الأوروبي والذي يحظر على أعضائه تمويل مشاريع في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومطالبة أعضائه بإشارة واضحة وصريحة على أن الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل (القـــوة القائمـــة بـــالاحتلال) والاتحـــاد الأوروبي يجب أن تشير بصراحة على أنها لا تطبق في الأراضي الفلسطينية المحتلة عـــام 1967.

5- إدانة إقدام إسرائيل على إضفاء شرعية على البؤر الاستيطانية العشوائية كبداية لإنشاء بلدات ومستوطنات جديدة، ومطالبة المجتمع الدولي والرباعية الدولية بإدانة هـــذا العـــدوان علـــى أراضي وممتلكات الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

6- التأكيد على تكليف المجموعة العربية في نيويورك لمتابعة استصدار قرار ملزم من مجلـــس الأمن يدين مخططات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) التوسعية ويقضي بوقف جميع أشكال النشاط الاستيطاني وخطط سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأخيرة والهادفة إلـــى بنـــاء آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والتأكيد على أن الاستيطان غيـــر شرعي وغير قانوني، ومطالبة المجتمع الدولي أخذ التدابير اللازمة لإلزام إســـرائيل وقـــف النشاط الاستيطاني وتدمير البيئة الجغرافية والطبيعة الديمغرافيـــة للأراضـــي الفلـــسطينية

المحتلة، والتي تعتبر جرائم حرب، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم (465) لعام 1980، ورقم (497) لعام 1981، وتفكيك جميع المستوطنات المقامة على أرض دولة فلسطين.

7- استمرار دعوة جميع دول العالم حظر استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة ووقف كافة أشكال التعامل معها أيضاً، ومطالبتها أيضاً حظر إقامة أو تمويل أي أعمال في هذه المستوطنات أو التعامل مع منتجاتها بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي، إضافة إلى التعامل مع كافة الكيانات والشركات والمؤسسات والأشخاص الذين يتعاملون بشكل مباشر أو غير مباشر مع منظومة الاحتلال الإسرائيلي.

8- مطالبة الدول والمؤسسات التي تقدم دعما للاستيطان بالعمل على وقف تمويله باعتباره خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والتي تقوض عملية السلام.

9- رفض السياسات الإسرائيلية في مجال الهجرة لمخالفتها الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة وتحذير الدول المصدرة للمهاجرين من خطورة الهجرة اليهودية على السلام والاستقرار في المنطقة وعلى علاقتها ومصالحها مع الدول العربية والعمل على إبراز مدى صلف وعدوانية المواقف الإسرائيلية في هذا الخصوص.

10- الإدانة الشديدة لجرائم المستوطنين الإرهابية المستمرة ضد الفلسطينيين العزل وممتلكاتهم ومزارعهم وأماكن عبادتهم ومقابرهم بحماية من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وتحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم والاعتداءات، ومطالبة المجتمع الدولي بالتصدي لهذه الجرائم العنصرية التي تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف الأربع، وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل سلام وأمن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال وتدعوها إلى إدراج مجموعات وعصابات المستوطنين التي ترتكب هذه الجرائم على قوائم الإرهاب مثل مجموعة (تدفيع الثمن)، وفرض عقوبات مالية واتخاذ التدابير القانونية بحقهم.

11- إدانة الممارسات الإسرائيلية في استخدام الأراضي الفلسطينية المحتلة كمكان للتخلص من النفايات الصلبة والنفايات الخطرة والسامة الناتجة عن استخدام سكان المستوطنات الإسرائيلية لما يتركه ذلك من تأثيرات صحية وبيئية سلبية وخطيرة على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ودعوة المنظمة الدولية للبيئة للتحقيق في هذه المخالفات واتخاذ ما يلزم لتلافي آثارها الصحية والبيئية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

12- إدانة كافة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الهادفة للسيطرة على أجزاء كبيرة من مدينة الخليل وحرمان السكان الفلسطينيين من الوصول إلى الحرم الإبراهيمي ومنازلهم ومدارسهم وأعمالهم، والدعوة لتوسيع مهمة قوة التواجد الدولي لتشمل حماية أهلها المدنيين.

13- إدانة الإجراءات الإسرائيلية في المنطقة (ج) والهادفة إلى مصادرة الجزء الأكبر منها وربطها بالدورة الاقتصادية للمستوطنات، ومنع إقامة مشاريع اقتصادية فلسطينية أو مشاريع ممولة من بعض الدول المانحة.

14- إدانة المشروع الإسرائيلي المقترح بإقامة شبكة سكك حديدية في الضفة الغربية المحتلة لربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض ومع المدن الإسرائيلية والغور الفلسطيني المحتل، وشق الطرق الالتفافية العنصرية بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة لفرض واقع على الأرض بقطع أوصال الضفة الغربية، ويؤدي إلى استحالة قيام دولة فلسطين المستقلة والمتواصلة جغرافياً والقابلة للحياة، ومطالبة المجتمع الدولي وخاصة اللجنة الرباعية الدولية، التي تؤكد دائماً على أهمية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة للضغط على إسرائيل للتوقف عن هذه الانتهاكات والممارسات العنصرية وذلك للمحافظة على الوحدة الترابية الجغرافية لدولة فلسطين المستقبلية.

15- تحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة لتقويض عملية السلام، وإفشال المفاوضات بسبب استمرارها بالاستيطان، وممارساتها غير الشرعية، ورفضها الالتزام بمرجعيات عملية السلام، والتأكيد على وجوب التزام أي عملية مفاوضات مستقبلية بمرجعياتها المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وضمن إطار زمني محدد متفق عليه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، والتأكيد على أن قضايا الحل النهائي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي هي: الحدود، والأمن، واللاجئين، والقدس، والاستيطان والأسرى، والمياه، ورفض كافة المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تفتيت وحدة الأرض الفلسطينية بما فيها كافة الإجراءات غير الشرعية، أحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال).

16- وضع خطة تحرك فاعلة لعقد مؤتمر دولي خاص بطرح القضية الفلسطينية من كافة جوانبها، ومستقبل عملية السلام بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، استنادا إلى إقرار قضايا التسوية النهائية للصراع العربي الإسرائيلي وعلى رأسها الحدود، والأمن، والاستيطان، والقدس، واللاجئين، والمياه، ووفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها، ومبادرة السلام العربية (2002).

17- الترحيب بقرار الاتحاد الأوروبي القاضي باستبعاد المستوطنات الإسرائيلية من الاتفاقيات المستقبلية مع أي من دول الاتحاد، ومنع التمويل والتعاون أو تخصيص منح للمستوطنات الموجودة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية على اعتبار أنها كيانات غير قانونية وغير شرعية.

ثالثاً: جدار الفصل العنصري:

1- توجيه التحية والتقدير للشعب الفلسطيني الصامد ومقاومته الشعبية في القرى الفلسطينية المحتلة وخاصة بلعين، ونعلين، والمعصرة، وللمتضامنين معهم من مؤسسات محلية ودولية في مقاومتهم لجدار الفصل العنصري واعتصامهم السلمي الأسبوعي الذي أدى إلى إبقاء قضية الجدار حية أمام العالم، والإدانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي الهمجي المستمر على المعتصمين ضد هذا الجدار العنصري واستمرار سقوط الشهداء والجرحى منهم جراء هذا العدوان، واعتقال المتظاهرين وترحيل المتضامنين الدوليين.

2- مناشدة جميع الدول والمنظمات والهيئات الدولية المعنية الاستجابة الفورية لما طالبت به محكمة العدل الدولية بشأن عدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن إقامة هذا الجدار والامتناع عن تقديم أي مساعدة لعملية بنائه وتفكيك ما تم إنشاؤه منه والتعويض عن الأضرار الناتجة عنه.

3- مطالبة الدول العربية تكثيف حملاتها الإعلامية عبر فضائياتها والتي تبث باللغة الانجليزية لكشف أهداف إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الرامية لفرض حدود جديدة لها، وكذلك إلى مدى خطورة هذا الجدار العنصري على تواصل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4- مطالبة الدول الأعضاء الاستمرار في دعم عمل لجنة تسجيل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأهمية استمرار عملها في توثيق الأضرار الناجمة عن بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية.

5- التأكيد على أهمية إشراك المنظمات غير الحكومية العربية والإسلامية والدولية في حشد التأييد اللازم لتنفيذ ما ورد في الرأي الاستشاري الصادر من محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جدار الفصل العنصري وضرورة وقف بنائه وإزالته وتوثيق الأضرار الناجمة عنه، والطلب من الدول كافة عدم تقديم أي مساعدة أو تعاون في بنائه.

6- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في التصدي لأي عملية تهجير جديدة لأبناء الشعب الفلسطيني نتيجة الممارسات الإسرائيلية وأيضاً إقامة جدار الفصل العنصري.

7- التحذير من خطورة إسراع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) في استكمال بناء جدار الفصل العنصري حول القدس والمسمى بـ(غلاف القدس) وتأثيراته السلبية على أوضاع الفلسطينيين المقدسيين القاطنين خارج الجدار، وذلك بعزلهم عن مصادر رزقهم وأماكن عملهم وحرمانهم من حقهم في المواطنة داخل مدينة القدس.

8- الاستمرار في التأكيد على عدم شرعية وعدم قانونية المستوطنات، وإدانة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية بأشكالها كافة، وخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك

محاولات تزييف وطمس هويتها التاريخية وارثها الحضاري والإنساني والثقافي، واعتبار هذه الإجراءات باطلة ولاغية، وتمثل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي، ومطالبة كافة الدول والأمم المتحدة باتخاذ إجراءات لإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بوقف الاستيطان وتفكيكه، وتفكيك جدار الفصل العنصري، والتأكيد مجددا على عروبة مدينة القدس الشرقية واعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنها عاصمة دولة فلسطين المستقلة، وأساس تحقيق السلام في المنطقة.

رابعاً: الانتفاضة:

1- توجيه تحية اعتزاز وتقدير إلى الشعب الفلسطيني ونضاله وتضحياته والى قيادته الشرعية المنتخبة وعلى رأسها فخامة الرئيس محمود عباس لصمودهم في وجه الممارسات الوحشية التي تقوم بها إسرائيل، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال لكافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية التي قامت على أساسها عملية السلام وفي مقدمتها القرار 194 لعام 1948 ومبادرة السلام العربية (2002).

2- الإدانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي صيف عام 2014 على قطاع غزة الذي ألحق الدمار الشديد في مؤسساته وبنيته التحتية وتدمير المنازل والمستشفيات وسقوط أكثر من ألفي شهيد و20 ألف جريح، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها من حكومة الاحتلال الإسرائيلي.

3- التمسك بإعلان وقف إطلاق النار الذي تم بالقاهرة، والمبني على أساس المبادرة التي طرحتها جمهورية مصر العربية اثر العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، ومطالبة كافة الأطراف المعنية تهيئة المناخ لاستمرار التهدئة وتثبيتها، والالتزام بتنفيذ بنودها.

4- توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على جهودها الكبيرة التي بذلتها لوقف العدوان الإسرائيلي، والتي أثمرت عن اتفاق وقف إطلاق النار، وتثمين قرارها فتح معبر رفح لتسهيل حركة المواطنين، والجرحى والمصابين جراء العدوان على غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية للقطاع، وتوجيه الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية لجهودها نحو وقف العدوان الإسرائيلي وتحقيق التهدئة من خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن، وكذلك توجيه الشكر لكافة الدول الشقيقة والصديقة التي بذلت جهوداً من أجل وقف العدوان على قطاع غزة.

5- توجيه الشكر إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للاتصالات والمساعي التي بذلها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة فور وقوع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مع نظرائه في عدد من الدول العربية للخروج بموقفٍ عربيٍ موحد وقوي تجاه العدوان الظالم على قطاع غزة، وأيضاً دعوة الجزائر للجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد اجتماعٍ عاجلٍ بهذا الشأن.

6- التأكيد على ضرورة سرعة إنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة كنتيجة للحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية أيضاً ممارسة الضغط على إسرائيل من أجل رفع الحصار وفتح المعابر بشكل فوري ودائم لتمكين الشعب الفلسطيني من تلقي المساعدات العاجلة والمساعدات الإنسانية من غذاء ودواء إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعادة تأهيل المدارس والمستشفيات ومن ثم إعادة الإعمار.

7- الطلب من الأمانة العامة استمرار التنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات والمجالس الحكومية وغير الحكومية لتركيز الجهود على معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء الممارسات والإجراءات القمعية الإسرائيلية بما فيها الحواجز والإغلاق والحصار وتأثيراتها السلبية خاصة في مجالات الصحة والتعليم والطفولة والإغاثة والاقتصاد بشكل عام.

8- الترحيب بالإعلان الصادر عن مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة لإنفاذ واحترام أحكام مواثيق جنيف الأربعة لعام 1949 في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وذلك لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، ودعوة الدول العربية لمواصلة التحرك لدعم وتنفيذ هذا الإعلان.

9- إدانة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأسرى الفلسطينيين في سجونها من سياسة العزل والتعذيب وحرمانهم من جميع حقوقهم الإنسانية التي تكفلها كافة الشرائع والمواثيق الدولية، والطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مواصلة التحرك مع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف تلك الانتهاكات والعمل على إطلاق سراح كافة الأسرى.

خامساً: اللاجئون:

1- تأكيد التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله ورفض أي تحركات من أطراف دولية من شأنها إسقاط حق العودة، ودعوة الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة،

لتأكيد هذا الحق وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 (1948) ووفقا لمبادرة السلام العربية وتأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

2- التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية وهي جزء لا يتجزأ من عملية السلام العادل والشامل، ورفض التعرض لها أو معالجتها من أي جهة كانت بشكل منفصل ومخالف للقرار 194 لعام 1948.

3- مطالبة كافة أطراف الصراع في سورية وقف العدوان على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وعدم الزج بهم في أتون المعارك رغم حيادهم منذ بدء الصراع وما مثلته مخيماتهم من ملاذ آمن للسوريين الفارين من المناطق القريبة منها، ومعاملة اللاجئين الفلسطينيين على قدم المساواة مع النازحين السوريين.

4- إدانة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تدمير مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر، ودعوة كافة الدول والمنظمات الدولية للتدخل الفوري لوقف هذه المخططات.

5- توجيه تحية اعتزاز وتقدير إلى اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم لتحركهم في مسيرات العودة نحو الحدود مع فلسطين في الذكرى الثالثة والستين لنكبة الشعب الفلسطيني، والتعبير عن الشكر والتقدير للجماهير العربية التي تضامنت وشاركت في هذه الذكرى للتأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

6- رفض مطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وبعض الأطراف الدولية تعريف إسرائيل (أنها دولة يهودية)، والتي تستهدف إلغاء حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين والتطهير العرقي العنصري ضد فلسطينيي عام 1948.

7- الدعوة لتوفير الحد الأدنى من مقومات صمود اللاجئ الفلسطيني في مخيمات اللجوء ورفع الأذى والتمييز الجائر بحقه.

سادساً: الأونروا:

1- التأكيد على التفويض الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949) وعدم المساس بولايتها أو مسؤوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى جهة أخرى، والعمل على أن تبقى الأونروا ومرجعيتها القانونية الأمم المتحدة، وكذا التأكيد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها حتى يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا وشاملا وفق ما نصت عليه مبادرة السلام العربية (2002) وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة (194).

2- التأكيد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية الاعتيادية والطارئة، ودعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الغوث الدولية وتمكين الوكالة من القيام بمهامها كاملة ومطالبتها بدعم برنامج الطوارئ الذي لازالت الحاجة له ماسة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية وآثارها، وعدم تحميل الدول العربية المضيفة أعباء إضافية تقع أساسا ضمن مسؤولية الأونروا.

3- تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الأعباء الإضافية التي تتكبدها الأونروا نتيجة إجراءات الإغلاق والحصار وتقييد حركة إيصال المساعدات لمستحقيها ومطالبتها بالتعويض عن هذه الخسائر، وتثمين الدور الهام الذي قامت به خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

4- دعوة الأونروا لتحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية وأولئك الذين نزحوا خارجها بتقديم الدعم اللازم لهم، ومناشدة المجتمع الدولي مساندة الأونروا من خلال تقديم التمويل اللازم.

5- دعوة الأونروا إلى التنسيق الكامل مع الدول العربية المضيفة خلال تنفيذ مشروع أرشفة سجلات اللاجئين الفلسطينيين بما يكفل المحافظة على المعلومات والوثائق الأصلية المحفوظة لدى الوكالة وبما يضمن عدم المساس بها من أي جهة كانت أو استخدامها من قبل منظمات أو هيئات أخرى تطلب الحصول عليها دون موافقة الدول العربية المضيفة وبالطريقة التي تكفل حقوق اللاجئين الموثقة ضمن وثائق الأرشفة.

6- مطالبة الأونروا الاستمرار في إعداد موازنتها حسب أولويات متطلبات واحتياجات اللاجئين، على ألا يتم تحويل أي من البرامج الأساسية إلى مشاريع خاضعة لتوفير التمويل، ومطالبة وكالة الغوث التراجع عن التقليصات في خدمات الطوارئ التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين.

7- مطالبة وكالة الغوث الدولية بإيجاد الوسائل الكافية لتوسيع قاعدة الدول المانحة وزيادة الأموال الملتزم بها بما يتوافق مع احتياجات الوكالة، والعمل على تطبيق المعايير المتفق عليها لانضمام هذه الدول إلى اللجنة الاستشارية، ووفق الاتفاقيات المحددة لذلك، وبطريقة تضمن التزام هذه الدول استمرار دعمها بشكل منتظم ومتزايد، والطلب من الأونروا استمرار التأكيد على التزام الدول المانحة بالتبرع الأساسي للوكالة كعنوان لالتزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة والتعويض وفق قرار 194.

8- الترحيب بزيادة بعض الدول العربية مساهماتها في دعم موازنة الأونروا وحث باقي الدول العربية إلى زيادة دعمها وزيادة نسبة مساهمتها في ميزانية الأونروا بنسبة 7.73% وذلك

تفعيلا لقرارات متعاقبة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ عام 1987 وتلبية لنداء الأونروا لمساعدتها على تجاوز أزمتها المالية الراهنة ولضمان استمرار تقديم خدماتها الأساسية والحيوية للاجئين الفلسطينيين، ودعوة الهيئات الرسمية وغير الحكومية إلى الاستمرار في دعم برنامج الأونروا الاعتيادية الطارئة.

9- دعوة وكالة الغوث الدولية مواصلة بذل جهودها لإشراك القطاع الخاص في الدول المانحة للمساهمة في تمويل برامج ومشاريع إضافية لتحسين أوضاع اللاجئين، على ألا يكون ذلك بديلا لالتزامات الدول المانحة تجاه الأونروا.

10- دعوة الأونروا التنسيق مع الدول العربية المضيفة في إعداد وتنفيذ برامجها بما يتوافق مع سياسات هذه الدول.

11- الإشادة بجهود جامعة الدول العربية في السعي لتوفير الدعم اللازم للأونروا ومساندتها في أداء خدماتها للاجئين الفلسطينيين.

12- الإعراب عن القلق الشديد من إعلان وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) عن تعليق برنامج المساعدات في قطاع غزة، بسبب نقص الأموال مما يهدد بحصول كارثة إنسانية، ودعوة الدول للوفاء بالتزاماتها تجاه تمويل وكالة الأونروا وبرنامج الطوارئ وإعادة الإعمار.

سابعاً: التنمية:

1- دعوة المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته ومواصلة التزامه بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم اللجوء إلى فرض شروط سياسية على الجانب الفلسطيني لتقديم تلك المساعدات، وتنفيذ تعهداته الخاصة بدعم الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها دولة فلسطين.

2- توجيه الشكر للدول العربية التي قامت بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، ودعوة باقي الدول العربية لتنفيذ القرارات الصادرة بهذا الشأن، ودعوة الجهات المختصة بدولة فلسطين لتزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقارير دورية حول الصعوبات التي تعترض تدفق السلع والمنتجات الفلسطينية إلى الدول العربية.

3- التأكيد على ضرورة ممارسة ضغط دولي فاعل على إسرائيل للالتزام بكل بنود اتفاقية المعابر الموقعة مع الجانب الفلسطيني (نوفمبر/ تشرين ثاني 2005)، لضمان حرية حركة الأفراد والبضائع في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وبينها وبين محيطها العربي، وإعادة فتح مطار غزة وبناء الميناء.

4- التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني، ومطالبته بتنفيذ التزاماته وفق مقررات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ومساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكينه من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية، وزيادة العون المقدم للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كي يتمكن من تحقيق أهدافه، وتعزيز قدراته الذاتية وفك ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي.

5- العمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة الإعمار لقطاع غزة، وبخاصة القمة العربية التنموية (الكويت: يناير/ كانون ثاني 2009)، والقمة العربية العادية الثانية والعشرين (سرت: مارس/ آذار 2010)، وبالإشارة إلى نتائج اجتماع قمة شرم الشيخ لإعمار غزة (مارس/ آذار 2009)، التأكيد على ضرورة الإسراع في إنهاء كافة أشكال الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، ودعوة كافة المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ لإعمار غزة إلى اجتماع آخر لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها، وذلك في إطار الدعم العربي لإنجاح خطوات تحقيق المصالحة الفلسطينية وانجازها في أسرع وقت.

6- التأكيد على مواصلة الالتزام العربي بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وضمان استمرار هذا الدعم وانتظام تدفقه.

7- توجيه الشكر والتقدير للشعوب العربية التي شكل دعمها وتضامنها وتكافلها عونا بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني وأسهم في توفير الاحتياجات الأساسية لكثير من الأسر الفلسطينية ومكنها من الصمود في وجه العدوان والحصار الإسرائيلي، ودعوة المؤسسات الشعبية العربية والجمعيات الخيرية والأفراد إلى الاستمرار في مواصلة وتكثيف هذا الدعم وانتظام تدفقه.

8- مطالبة المجتمع الدولي إلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بدفع التعويضات المستحقة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية جراء الخسائر الناجمة عن العدوان الإسرائيلي المتواصل.

9- دعوة الجهات المختصة بدولة فلسطين لتزويد الأمانة العامة بتقرير دوري يوضح الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ انتفاضة الأقصى عام 2000 جراء الممارسات العدوانية للاحتلال الإسرائيلي، وذلك لحشد المساندة السياسية والإعلامية الدولية للضغط على إسرائيل لدفع التعويضات المستحقة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية جراء الخسائر الناجمة عن هذا العدوان.

10- دعوة مؤسسات القطاع الخاص بالدول العربية للمشاركة الفعالة في الاستثمار في فلسطين ودعم القطاع الخاص الفلسطيني.

11- توجيه الشكر لمؤسسات التمويل العربية ومنظمات العمل العربي المشترك على جهودهم المبذولة لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتطوير بنيته المؤسسية، ودعوتها إلى مضاعفة هذه الجهود بما يتوافق وأولويات الخطط التنموية الفلسطينية.

(ق.ق: 616 د.ع (26) – 2015/3/29)

الإجراءات الإسرائيلية في القدس

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى كافة قراراته وآخرها قراره رقم 7661 د.ع (140) بتاريخ 2013/9/1، ورقم 7714 د.غ.ع بتاريخ 2013/10/9، والبيان رقم 180 الصادر عن الدورة غير العادية بتاريخ 2014/2/26، وقراره رقم 7731 د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9، وقراره رقم 7798 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7، وقراره رقم 7858 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9،

يُقـــرر

1- إدانة كافة أشكال التهويد التي تتعرض لها مدينة القدس وخاصة المخطط الإسرائيلي الهيكلي والمعروف بالمخطط 2020، والذي يرمي إلى اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) والهادف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية من أجل التهويد.

2- إدانة كافة مشاريع الاستيطان وخاصة مشروع E1، والذي يرمي إلى عزل مدينة القدس عن محيطها وتقسيم الضفة الغربية إلى جزأين منفصلين، الأمر الذي يقضي على حل الدولتين.

3- الإدانة الشديدة لاستمرار الحكومة الإسرائيلية بإصدار قرارات لبناء وحدات سكنية جديدة على أراضي القدس الشرقية منتهكة بذلك أحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام 1949 والقرارات التي أصدرها مجلس الأمن المتعلقة باعتبار الاستيطان غير شرعي وغير قانوني.

4- إدانة استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية بالحفريات والأنفاق تحت المسجد الأقصى المبارك وحوله وأيضا الحفريات في ضاحية سلوان.

5- الترحيب بالاتفاق الهام الموقع بين جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) وفخامة الرئيس محمود عباس (رئيس دولة فلسطين) بتاريخ 2013/3/31 بهدف الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية وحمايتها قانونيا بكل السبل الممكنة، وتثمين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية

في القدس في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية والتي أعاد هذا الاتفاق التأكيد عليها.

6- إدانة المخطط الإسرائيلي الذي يستهدف التهجير القسري للمقدسيين خاصة الناشطين السياسيين والشخصيات الاعتبارية منهم المدافعين عن مدينتهم القدس.

7- رفض محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المتكررة عقد مؤتمرات دولية في مدينة القدس المحتلة، ومطالبة المنظمات والهيئات الدولية عدم القبول أو المشاركة في هذه المؤتمرات إعمالا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومطالبة المنظمات والهيئات الدولية بالالتزام بأن القدس عاصمة دولة فلسطين هي جزء لا يتجزأ من أراضي دولة فلسطين التي احتلت عام 1967، وتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن.

8- مطالبة المنظمات الدولية المعنية التصدي لمخططات إسرائيل الهادفة إلى بناء متحف على الأرض المصادرة من مقبرة مأمن الله (أقدم مقبرة إسلامية) في القدس المحتلة التي تضم قبور الآلاف من الشخصيات التاريخية والدينية، ومطالبة منظمة اليونسكو الدولية العمل على إيقاف هذا الانتهاك الخطير لأحد معالم التراث الإنساني الإسلامي، والضغط على إسرائيل لوقف مواصلتها انتهاك حرمة القبور ونبشها.

9- إدانة استئناف إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تطبيقها في مدينة القدس المحتلة ما يسمى "قانون أملاك الغائبين" والذي يستهدف مصادرة عقارات المقدسيين ممن سحبت منهم هوياتهم، وتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دراسة للبحث عن آلية مناسبة لمنع إسرائيل من التصرف بأملاك المقدسيين.

10- مطالبة منظمة التعاون الإسلامي والمراجع الدينية والثقافية في العالم تعبئة الرأي العام العالمي لوقف تدمير المقدسات الإسلامية والمسيحية وحمايتها، ووقف الاعتداءات التي يتعرض لها رجال الدين المسيحيين والمسلمين في مدينة القدس المحتلة وكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، والإشادة في هذا الإطار بالتحرك الفاعل لفريق الاتصال الوزاري التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، خاصةً زيارات وفد منه برئاسة وزير الخارجية المصري وعضوية وزير خارجية فلسطين ووزير خارجية غينيا والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى عددٍ من العواصم الدولية النافذة لشرح الإجراءات الخطيرة من جانب إسرائيل في القدس، واستمرار سياساتها الاستيطانية واعتداءاتها على الشعب الفلسطيني وأراضيه ومقدساته ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في هذا الشأن.

11- إدانة الممارسات التهويدية الإسرائيلية في القدس لمحتلة والتي طالت قطاع التعليم وتهويد الثقافة للنيل من الانتماء العربي للطالب المقدسي، وقيام حكومة سلطات الاحتلال بخطة

جديدة تهدف إلى إلزام الطالب المقدسي في مدارس البلدية التابعة لها بدراسة التراث والتاريخ اليهودي والصهيوني، والقدس كعاصمة لإسرائيل، ودراسة تاريخ اليهود في مدارس البلدية التابعة لها، في الوقت الذي يمنع فيه الاحتلال ومنذ عام 1967 بناء أو ترميم المدارس المقدسية العربية.

12- تشكيل لجنة قانونية في إطار جامعة الدول العربية لمتابعة توثيق عمليات التهويد والاستيلاء والمصادرة للممتلكات العربية، وما يتم من هدمٍ لمنازل المقدسيين في مدينة القدس المحتلة، وتقديم مقترحات عملية في هذا الموضوع بما في ذلك رفع قضايا أمام محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية.

13- دعوة الدول العربية التي لم تسدد التزاماتها بالدعم الإضافي لصندوقي الأقصى والقدس إلى الإيفاء بهذه الالتزامات، وذلك تنفيذا لقرارات القمم العربية المتعاقبة بهذا الشأن.

14- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن إلى الدورة القادمة للمجلس.

(ق.ق: 617 د.ع (26) – 2015/3/29)